**المحاضرة الثانية**

**الملامح الرئيسة لتطور الحكم المحلي**

**الملامح الرئيسة لتطور الحكم المحلي نجدها في العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية كما حددتها الوثيقة الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة حول (اللامركزية من اجل التنمية القومية والمحلية) وقد أخذت شكل تقسيمات نوجزها في الآتي:**

**1- النظام المشترك: ويهدف الى المشاركة في الخدمات بين النظم المحلية والمركزية ، ويوجد في معظم الدول الأفريقية التي كانت واقعة تحت الحكم البريطاني.**

**2- النظام المزدوج: وفيه تضطلع الحكومة المحلية بالخدمات ذات الطابع الإداري وتترك الأمور ذات الطابع الفني للحكومة المركزية ، وفي هذا النظام تتمتع السلطات المحلية باستقلال قانوني في أداء الخدمات (دول أمريكا اللاتينية).**

**3- النظام المتكامل: وهو نظام تقوم فيه الحكومة المركزية بالجوانب الإشرافية والفنية على أعمال الحكومة المحلية ، ويمارس هذا النظام في معظم دول جنوب شرق آسيا.**

**4- النظام الشمولي: وفيه تقوم الحكومة المحلية بالخدمات الأصلية وخدمات أخرى في مجالات الصحة والتعليم ، ومن أمثلة الدول التي تمارس هذا النظام الهند وباكستان ، وفي هذا النظام تحولت وحدات الحكومة المركزية المحلية إلى أجهزة تنفيذية للمجالس المنتجة.**

**\* أهمية الحكم المحلي:**

**يمثل الحكم المحلي خير تطبيق لما يسمى ب(مبدأ الديمقراطية في الإدارة ) باعتبار انه التطبيق والتعبير السليم عن نظام متحرر من الناحيتين السياسية والإدارية ، وهو نظام يضمن الحريات ويتفق مع الديمقراطية التي تستلزم مشاركة الشعب او ممثليه في إدارة أمورهم وحل مشاكلهم ، ووجود المجلس الوطني في العاصمة والمجلس المحلي في الدولة يستهدف غاية واحدة تتمثل في تنظيم حياة المواطنين على نحو يحقق للمحكومين اكبر قدر ممكن من الحرية والرفاهية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.**

**وللمجالس المحلية دور كبير في المجتمع وتنميته ، إذ يناط بها مناقشة الخطط وتوزيعها ومراقبة الجهاز التنفيذي وسد الاحتياجات العامة ، وتعتبر المجالس المحلية في المحافظات والمراكز والمدن والقرى المختلفة هي الجهات المختصة بتنفيذ خطط وبرامج التنمية حيث منحها القانون حق ممارسة السلطة القضائية في تنفيذ قوانين التخطيط وتقسيم الأراضي والبناء وغيرها من التشريعات العمرانية بهدف النهوض بعمليات التنمية المجتمعية والارتقاء بمستوى المجتمع.**

**ويعتبر الحكم المحلي أرقى درجة من الإدارة المحلية فهو أسلوب من أساليب اللامركزية التخويلية ، وبموجب ذلك تتنازل الحكومة المركزية من خلال نقل الاختصاصات للسلطات والى المؤسسات على المستوى الجغرافي التي تتمتع بدرجة من الاستقلال المالي والإداري ولها الشخصية المعنوية ، أما الإدارة المحلية فتدخل في نطاق القانون الإداري وتعتبر العلاقة هنا علاقة تبعية وهي هرمية من خلال التفويض او عدم التركيز والتعليمات والتوجيهات المركزية.**

**\* مشاكل الحكومات المحلية**

**تعترض المجالس الشعبية والحكومات المحلية مجموعة من المشكلات المتعلقة بالاختصاصات والصلاحيات والعلاقة بين السلطة التنفيذية والشعبية على المستوى المحلي ، وكذلك مشكلات متعلقة بالتمثيل النسبي للفئات المختلفة خاصة المرأة داخل المجالس المحلية ، ومشكلات اخرى متعلقة بسيطرة النزعات القبلية على عمل المجالس الشعبية وتدخل ذوي النفوذ في توجيه مناقشات المجلس ، بالإضافة إلى غياب أو محدودية التمثيل السياسي للقوى المعارضة في هذه المجالس وما يشوب العملية الانتخابية من تجاوزات في كثير من الأحيان ، ويميل الحكم المحلي في دول عالم الجنوب إلى كونه أداة بيد الإدارات المركزية ، كما تتمتع بقسط محدود جداً من الاهتمام والدعم من قبل السلطات المركزية فضلاً عن محدودية إمكاناتها المادية والفنية مقارنة بالأجهزة الإدارية المركزية ، وتنقسم مشاكل الحكومات المحلية إلى ثلاث أنواع هي:**

**أولاً: المشاكل المالية**

**وتعتبر مهمة بسبب ضعف الموارد المتاحة اللازمة لسد الخدمات بالإضافة إلى تزايد الأعباء مما يولد مشكلة تحتاج للقضاء عليها إيرادات ثابتة ودائمة ولا تقتصر على الضرائب والرسوم وإنما تتجاوز ذلك إلى الإعانات الثابتة التي تقدمها الحكومة المركزية.**

**ثانياً: المشاكل الفنية**

**ان نقص الخبرات وانخفاض مستوى كفاءة موظفي الإدارة المحلية وقلة عدد المختصين تعتبر من المشاكل التقليدية.**

**ثالثاً: المشاكل الإدارية**

**الشكوى من الروتين وعرقلة سريان الإعمال وتعدد الإجراءات وفقدان التنسيق وضعف الأجهزة التنفيذية للحكومة المحلية وعدم تفهمه للواقع والظروف المحلية وانتشار الشخصيات غير الكفوءة هي جميعها مشاكل تستلزم حل إداري محكم ومعالجة دقيقة تتواءم وواقع العمل المحلي.**